

## المفوضية السامية لحقوق الإنسان تعلن مقتل 350209 أشخاص خلال النزاع في سوريا بين آذار 2011 وآذار 2021

الشبكة السورية لحقوق الإنسان مصدر أساسي لبيانات الضحايا  
في جميع التحليلات الإحصائية الصادرة عن المفوضية السامية  
لحقوق الإنسان



UNITED NATIONS  
HUMAN RIGHTS  
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

SNHR  
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

## بيان

### المفوضية السامية لحقوق الإنسان تعلن مقتل 350209 أشخاص خلال النزاع في سوريا بين آذار 2011 وآذار 2021

الشبكة السورية لحقوق الإنسان مصدر أساسي لبيانات الضحايا في جميع التحليلات  
الإحصائية الصادرة عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان

أعلنت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان السيدة ميشيل باشيليت أنّ 350209 أشخاص تم  
تحديد هويتهم أنهم قتلوا على خلفية النزاع في سوريا بين آذار 2011 وآذار 2021 بينهم 26727 امرأة و27126 طفلاً،  
مشيرة إلى أنه تم تسجيل أكبر عدد لعمليات القتل في محافظة حلب تليها محافظة ريف دمشق ثم حمص ثم  
إدلب فحماة<sup>1</sup>. وذلك في مداخلة شفوية أمام مجلس حقوق الإنسان ضمن اجتماعات الدورة الثامنة والأربعين  
للمجلس في جنيف الجمعة 24/ أيلول/ 2021.

<sup>1</sup> مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تحديث شفوي لحجم الوفيات المرتبطة بالنزاع في الجمهورية العربية السورية، مذكرة معلومات أساسية حول التحليل  
الإحصائي، 24 أيلول 2021. [https://www.ohchr.org/Documents/Countries/SY/BackgroundTechnicalNote\\_Syria.pdf](https://www.ohchr.org/Documents/Countries/SY/BackgroundTechnicalNote_Syria.pdf)

وقد دأبت المفوضية السامية لحقوق الإنسان على إصدار تحليلات إحصائية لحصيلة ضحايا النزاع في سوريا على مدى السنوات الأولى منه، لكنها توقفت للأسف الشديد [في آب/2014](#). وقد أعلنت وقتها مقتل 191369 شخصاً.

وقد شاركت الشبكة السورية لحقوق الإنسان جميع بيانات الضحايا التي وثقتها مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان طوال السنوات الماضية، ودعمنا عملها في مسألة تحليل ضحايا النزاع في سوريا: نظراً لمكانتها وأهمية دورها في لفت الانتباه الدولي لقضية القتل في سوريا، وبأن شلال الدماء ما زال مستمراً لم يتوقف، والمطالبة بإيقاف عمليات القتل ومحاسبة مرتكبيها، والعمل على إيجاد حلٍّ للنزاع المسلح الذي خلّف كل هذا الكم الهائل من ضحايا القتل. ونعتقد أن كل هذا يدخل في صميم مهام المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

### يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

لقد طالبنا مراراً بعودة المفوضية السامية لحقوق الإنسان للاهتمام بتحليل حصيلة ضحايا القتل في سوريا بعد أن توقفت في آب/2014، ونرّجّب بشدة بعودتها التي تأخرت سبع سنوات، ونتعهد بدعم هذا الدور والاستمرار في تقديم البيانات، ونأمل أن تتضمن التحليلات القادمة تحديداً للمسؤولية عن مرتكبي جريمة القتل في سوريا، والتي يتحمل النظام السوري وطفأؤه النسبة العظمى عنها بقرابة 91% بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

”

إن ما صدر عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان يُمثل الحد الأدنى الذي تم توثيقه، ونعتقد أن الواقع أكبر من ذلك بكثير. فعلى سبيل المثال تشير بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن هناك ما لا يقل عن 102793 مواطناً سوريا قيد الاختفاء القسري، وهؤلاء لا نستطيع أن نعتبر أنهم ماتوا ونضيف بياناتهم إلى بيانات ضحايا القتل.

يتوجب أن يترك إعلان المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن هناك 350209 أشخاص قد قتلوا في سوريا أبلغ الأثر لدى دول العالم وبشكل خاص مجلس الأمن الدولي، الذي تثبت هذه الحصيلة الرهيبة من الضحايا مدى فشل الذريع على مدى عشر سنوات في سوريا، وتوجب عليه وعلى دول العالم الديمقراطية التحرك الجاد لإيقاف القتل في سوريا. إنَّ هذه الإحصائية المخيفة تشكل وصمة عار في جبين الإنسانية، ولا تدين فقط النظام السوري/إيران/روسيا؛ لأن غالبية شعوب العالم تعلم أنها أنظمة دكتاتورية قمعية، ومتورطة في انتهاكات تشكل جرائم ضد الإنسانية في سوريا، إنما تشكل إدانة أكبر لدول العالم التي تدعي دعم القانون الدولي وتحارب الإفلات من العقاب.

كما يجب أن توقف هذه الإحصائية المخيفة محاولات جميع الدول التي تفكر في إعادة العلاقة مع النظام السوري، لأنه المسؤول عن حماية الشعب السوري، لكنه فشل في حماية السوريين. بل هو المتسبب الرئيس في الغالبية العظمى من عمليات القتل، وإن إعادة العلاقة معه تعتبر شكلاً من أشكال دعم الإفلات من العقاب لنظام متورط في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

لا بدّ للمجتمع الدولي من التعهد بالمساعدة في محاسبة من نفّذ عمليات القتل في سوريا، وفي عمليات تعويض ذوي الضحايا، وفي دعم مسار العدالة الانتقالية نحو نظام يمنع تكرار ارتكاب فظائع القتل في سوريا ويحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان.